الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.39

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
19 February 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عمان)

ثم: السيدة مارتنسون (نائب الرئيس) ..... (السويد)

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-63528 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١١٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/56/168، 190، 204، 207 و Add.1 و 209، 212، 230، 253، 254 و Add.1، 255، 256، 258، 263، 271، 292، 310، 334، 341، 344)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/56/210، 217، 220، 278، 281، 282، 312، 327، 336، 337، 340، 409 و Add.1، 440، 460، و 505؛ A/C.3/56/4 و 7)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/56/36 و Add.1)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/56/**36** و Add.1)

١ - **السيدة اسبيندولا** (إكوادور): قالت إن إكوادور قد انضمت إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية وبدأت بتنفيذ أدوات وطنية لتمكينها من الامتثال لأهداف هذه الصكوك. وتساعد كذلك في صياغة ميثاق حقوق الإنسان لمنطقة الأنديز بهدف توطيد احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في سياق ما تتميز به منطقة الأنديز دون الإقليمية من تعددية إثنية وثقافية.

٢ - وأردفت تقول إن مسألة الهجرة الدولية هي مبعث قلق شديد لإكوادور. ففي كل سنة يزداد عدد البلدان التي تتأثر بتحركات الهجرة، التي تتطلب مزيدا من الاهتمام في المجال السياسي. فالهجرة الدولية وجدت في جميع مراحل التاريخ وقدمت إسهامات إيجابية عديدة. وكان لنتائجها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وديمغرافية لكل من بلد المنشأ والبلد المضيف على السواء، وفي إطار المناخ الحالي للعولمة، بات من الضروري العمل نحو تحقيق حرية حركة الأشخاص في قطاع الخدمات.

٣ - وقالت إن حكومة بلدها تدعم أعمال المنظمة الدولية للهجرة، وعلى نحو خاص، أعمال المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين. وتتطلب طبيعة الهجرة عبر الوطنية التعاون بين جميع الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، أبرمت إكوادور اتفاقا مع إسبانيا تنظم فيه الهجرة، وتطلب إلى جميع الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو، حماية حقوق المهاجرين وكفالة عدم ممارسة التمييز ضدهم.

٤ - **السيدة جيلز** (نيوزيلندا): قالت إن نيوزيلندا تدعو جميع الدول إلى العمل معا لكفالة أن لا تكون معايير حقوق الإنسان الواردة في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية مقبولة فحسب، بل أن تنفذ أيضا. وأشارت إلى أن الحكم الرشيد يوفر الأساس السليم لتحقيق هذه الغاية، وعليه، فإن نيوزيلندا تشجع إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وتقدم الدعم المالي إلى منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

٥ - وأضافت تقول إن نيوزيلندا تعلق أهمية كبيرة على وجود سلطة قضائية مستقلة بوصفها عنصرا هاما آخر لحماية حقوق الإنسان. وهي تحث أيضا جميع الدول على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وذكرت أن استمرار استخدام عقوبة الإعدام يعد سببا للقلق، ولا سيما في حالة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وأن نيوزيلندا تدعو الدول التي لم تلغ بعد هذه العقوبة أن تفعل ذلك. كما أنها تحث الدول

على مضاعفة جهودها للانتهاء من صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بهدف إنشاء نظام واق عن طريق إجراء زيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز.

٦ - وبالإشارة إلى حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان، قالت إن سياسات وممارسات الطالبان في أفغانستان تشغل نيوزيلندا منذ بعض الوقت، وإنها تدين بشدة تصرفاتهم التي تسببت في حرمان الشعب الأفغاني ، ولا سيما النساء والفتيات، من حقوقه الإنسانية الأساسية. أما في حالة كمبوديا، فيؤمل أن تساعد انتخابات الكوميونات الأولى، التي ستجري في مطلع عام ٢٠٠٢، في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وقد حثت نيوزيلندا كمبوديا على العمل مع الأمم المتحدة لوضع اللمسات الأخيرة في مذكرة تفاهم لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة زعماء الخمير الحمر السابقين.

٧ - وفيما يتعلق بميانمار، فإن نيوزيلندا تحث جميع الأطراف على المشاركة في حوار وإصلاح سياسي بغية تيسير الانتقال إلى الديمقراطية. ويعد التفاعل بين منظمة العمل الدولية وسلطات ميانمار علامة إيجابية فيما يتعلق بمسألة السخرة، إلا أن نيوزيلندا لا تزال قلقة بشأن مستوى انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وتدعو ميانمار إلى مراعاة توصيات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار ومواصلة العمل صوب التقيد بجميع معايير حقوق الإنسان الدولية.

٨ - وفي تيمور الشرقية، أحرز تقدم جيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وقالت إن نيوزيلندا ترحب بارتفاع عدد اللاجئين العائدين مؤخرا. وفي حين أنها ترى أن المحاكمات التي أجريت مؤخرا والخطوات المتخذة لإنشاء محكمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية أمر يبعث على التفاؤل، فإن ما يثير قلقها أن قلة فحسب من المسؤولين عن الاعتداءات على حقوق الإنسان التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ قد مثلوا أمام العدالة.

٩ - وتقر نيوزيلندا بالجهود التي تبذلها الصين لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الممارسات لم ترق إلى مستوى المعايير الدولية المقبولة، ولا سيما القيود المفروضة على حرية التعبير والدين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة الصينية أن تشرك شعب التبت على نحو أكبر ومباشر في القرارات المتعلقة بتطويره.

١٠ - أما في حالة العراق، فمما يدعو للأسف خاصة استمرار الحكومة في منع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق من دخول البلد، بسبب استمرار التقارير المتعلقة بحالات الاعتداء البالغة الخطورة على حقوق الإنسان. وأما في جمهورية إيران الإسلامية، فقد حدث تقدم مشجع في عدد من الميادين إلا أن التطورات الأخيرة لم تؤكد صحة الآمال الواعدة التي برزت في ميادين أخرى مثل إصلاح الهيئة القضائية، وإقامة العدل، وحرية التعبير والتجمع، ومركز المرأة والأقليات. ونظرا إلى استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما أثرها على المدنيين، فإن نيوزيلندا تدعو الطرفين إلى ضبط النفس، وترى أن تقرير ميتشيل يوفر للطرفين سبيلا بناء للمضي قدما.

١١ - وفي السودان، فإن أثر الصراع المسلح الجاري على حقوق الإنسان يدعو أيضا إلى القلق، وتحث نيوزيلندا جميع الأطراف على الالتزام بالقوانين الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة، واحترام حقوق الإنسان والعمل للتوصل إلى حل سلمي. ويثير قلقها أيضا استمرار حدوث إساءات لحقوق الإنسان في زمبابوي، وتحث الحكومة على الامتثال لسيادة القانون.

١٢ - وفي حالة الشيشان، فإن ما يشجع نيوزيلندا أن حكومة الاتحاد الروسي تتعاون مع ممثلي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذين أبدوا رغبتهم في زيارة ذلك البلد وهي تؤيد طلب لجنة حقوق الإنسان لقيام لجنة تحقيق وطنية مستقلة بالتحقيق في ادعاءات حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وترى نيوزيلندا أن التسوية السياسية هي الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل.

١٣ - **السيد بوخاريل** (نيبال): قال إن نيبال تكرر التزامها بصكوك حقوق الإنسان الدولية وتشدد على الحاجة تنفيذها على نحو فعال. وأشار إلى أن آليات الرصد المؤسسية تعتبر جزءا من الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وتوفير منابر لإجراء حوار بناء بين الدول الأطراف. وينبغي تزويد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان بالموارد الكافية لتمكينهما من رصد التنفيذ.

١٤ - وأضاف أنه ينبغي تعزيز فعالية نظام معاهدات حقوق الإنسان. إذ أن عملية الإبلاغ مفيدة لرصد النظام؛ إلا أنها تشكل عبئا كبيرا سواء على الدول الأطراف أو على الهيئات المنشأة بمعاهدات. من الضروري تجنب الازدواجية في متطلبات الإبلاغ في إطار مختلف الصكوك، وكفالة شمولية التقارير ورصد التدابير التي تتخذها الدول لتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات.

١٥ - وأردف قائلا إن استعادة الديمقراطية المتعددة الأحزاب في نيبال ونشر دستور جديد كانا بدافع الحاجة إلى بناء مجتمع يقوم على أساس سيادة القانون. وتدرك نيبال الصلة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتعد الأمية والأمراض والفقر العوائق الرئيسية التي تحول دون تعزيز حقوق الإنسان في البلدان الفقيرة مثل نيبال، وذلك لأن حقوق الإنسان لا تعني الكثير بالنسبة للذين يفتقرون إلى أقل القليل من ضرورات الحياة. لذلك فإن القضاء على الفقر المدقع قد يؤدي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في العديد من البلدان النامية؛ وفي هذا المجال، فإن الحاجة تدعو إلى تعاون البلدان المتقدمة النمو بغية تعزيز التنمية المستدامة.

١٦ - وقال إن نيبال قد صادقت على جميع صكوك حقوق الإنسان الرئيسية أو انضمت إليها، واتخذت شتى التدابير التشريعية والإدارية لتنفيذها، بما في ذلك إنشاء لجنة حقوق إنسان مستقلة. ويؤدي المجتمع المدني كذلك دورا هاما في بناء الوعي حول حقوق الإنسان على المستوى الشعبي.

١٧ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إنه بالرغم من أن بنغلاديش ملتزمة بالجهود الدولية الهادفة إلى اعتماد نهج مشترك لمكافحة الإرهاب، فإنها ترى أنه ينبغي عدم تجاهل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث أن انتفاء حقوق الإنسان غالبا ما يوفر التربة الخصبة للإرهاب.

١٨ - وأضاف أن ما يقلق بنغلاديش هو أن من الواضح أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا ترغب في دعم توافق الآراء الدولي بشأن الحق في التنمية، ولذلك فبنغلاديش تدعو جميع الدول إلى التعهد بإيجاد السبل الكفيلة بإعمال هذا الحق في السياق الحالي. فالعولمة قوضت التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية عن طريق تهميش مشاركتها في التجارة العالمية، مع ما يتولد عن ذلك من آثار جد ضارة بحقوق الإنسان، من قبيل الهجرة غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص، والجرائم عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

١٩ - وختم كلامه قائلا إن بنغلاديش عاكفة على اتخاذ تدابير بعيدة المدى لإضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وذكر أنه يقدر، في هذا الصدد، الاستجابة الإيجابية للانتخابات التي جرت مؤخرا في بلده، والتي اشترك فيها ١٥٠ مليون نسمة.

٢٠ - **السيد لي هو - جين** (جمهورية كوريا): قال إن جمهورية كوريا تثق في أن الأمم المتحدة قادرة على متابعة العمل من أجل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بالنظر إلى أن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ما زالت مستمرة، الأمر الذي يعود، في بعض الحالات، إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات القمعية، وفي حالات أخرى، إلى الفقر والاستبعاد. وفضلا عن ذلك، ففي حين أن القوى الدافعة للعولمة عززت عموما انتشار وحماية حقوق الإنسان، فإنها أدت أيضا إلى بعض الانتهاكات. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تصحبها جهود لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي، أمر حيوي لازدهار حقوق الإنسان.

٢١ - وأضاف أن حكومته بسبيلها إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وعينت سفيرا لحقوق الإنسان، وذلك كجزء من التزامها بتعزيز معايير أسمى لحقوق الإنسان. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن تقديم منتهكي حقوق الإنسان إلى العدالة تقع على عاتق السلطات الوطنية، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يرسل رسالة واضحة وهي أن الإعفاء من العقاب أمر غير مقبول. وبالإضافة إلى التعاون الدولي، فإن المجتمع المدني يؤدي دورا أساسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنها بالأخص حقوق الإنسان للمرأة وغيرها من الجماعات المنتقص من حقوقها. وفضلا عن ذلك، فإن تثقيف الجمهور عنصر أساسي لنجاح الجهود الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

٢٢ - تولت السيدة مارتنسون (السويد) نائبة الرئيسة، رئاسة الجلسة.

٢٣ - **السيد زاكيوس** (قبرص): قال إن التشريد القصري للسكان استخدم كأداة من أدوات الحرب على مر التاريخ، لكن الإنسانية تقدمت إلى حد أنشئ فيه نظام شامل من الاتفاقات الدولية - الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان - لمكافحة هذه الظاهرة تحديدا.

٢٤ - واستطرد قائلا إن الحالة في قبرص هي مثال على عجز المجتمع الدولي عن وضع حد لهذه الانتهاكات. ذلك أن استمرار احتلال ثلث أراضي بلده من تركيا هو انتهاك لحقوق الإنسان. وفي تطور مهم حدث مؤخرا، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قرارا رائدا أدانت فيه تركيا في ١٤ انتهاكا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وهذه الانتهاكات تقع في أربع فئات عريضة: الأشخاص المفقودون من القبارصة اليونانيين وأقاربهم، بيوت وممتلكات المشردين؛ ظروف معيشة القبارصة اليونانيين في منطقة كارباس في شمال قبرص؛ وحقوق القبارصة الأتراك الذين يعيشون في شمال قبرص. وبالإضافة إلى ذلك هناك قرار أصدرته المحكمة في عام ١٩٩٦ ما زال ينتظر التنفيذ. أما رد الفعل التركي فكان، كما هو متوقع، اللجوء إلى التهديدات والاتهامات الموجهة ضد المحكمة لاتخاذها قرارا سياسيا. ويبدو أن النهج الذي تعتمده يتجاهل الصكوك القانونية الدولية؛ وأفضل وصف له هو ''القوي على حق دائما''.

٢٥ - وقال إن القرار الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يشكل اختبارا للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فإذا لم يعالج مسألة الإفلات من العقاب معالجة فعالة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق سوف تستمر. ولذلك فمن الضروري تنفيذ هذا القرار. وإذا ما رغبت تركيا في أن تعتبر عضوا ممتثلا للقانون في المجتمع الدولي، فيجب عليها احترام القرار بسحب قواتها المحتلة من قبرص وإتاحة المجال لشعب قبرص، اليونانيون منهم والأتراك على السواء، بالعيش في سلام وازدهار وأمن في قبرص اتحادية بعد إعادة توحيدها.

٢٦ - **السيد بللي** (البرازيل): قال إنه على الرغم من التقارير التي استمعت إليها اللجنة عن حالات لا توصف من سوء المعاملة فإنها تجد نفسها مرة أخرى متورطة في نفس المجادلات السياسية. ولكن يجب ألا يغيب عن نظرها هدف تحقيق الوعود المنصوص عليها في الميثاق وصكوك حقوق الإنسان وذلك بترجمة النوايا الحسنة إلى أعمال ملموسة. وترجمة الالتزامات إلى أعمال يوجب اعتناق المبدأين القائلين بأن جميع الناس يولدون متساوين وأن جميع حقوق الإنسان عالمية ومترابطة.

٢٧ - وأضاف أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ أكد من جديد أن حماية حقوق الإنسان هي من الاهتمامات المشروعة للمجتمع الدولي، بيد أن المحاولات ما زالت تجري لإخفاء حالات انتهاكات حقوق الإنسان تحت ستار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهناك بلدان أخرى تعتبر نفسها بكل بساطة غير خاضعة للتدقيق؛ ومع ذلك فلا يوجد بلد خال تماما من بعض أشكال الانتهاكات.

٢٨ - واستطرد يقول إن دراسة دقيقة للتقارير المعروضة على اللجنة ينبغي أن يعقبها بذل جهود لتغيير الواقع على الأرض، وأنه يجب تنشيط الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان تحقيقا لهذه الغاية. وللمقررين المواضيعيين أهمية خاصة بسبب النطاق الشامل لولاياتهم، في حين قد يكون من الضروري أن يقوم المقررون والممثلون الخاصون بمعالجة أشد الحالات خطورة. وهناك اتفاق عام، من الوجهة النظرية على الأقل، على أن جميع حقوق الإنسان مترابطة، ومع ذلك فإن الممارسة مستمرة في الواقع على انتقاء واختيار الحقوق التي يركز عليها. وإعمال حقوق الإنسان يتطلب اعتماد نهج يقبل بأن جميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - يعزز أحدها الآخر.

٢٩ - وواصل كلامه قائلا بأن الحكومة والمجتمع البرازيليين ملتزمان التزاما راسخا بالديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان. وخلال العام الفائت، عززت الحكومة تعاونها مع نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة من خلال إجراء حوار مثمر مع المقرر الخاص بشأن مسألة التعذيب تقديم تقريرها الأولي إلى لجنة مناهضة التعذيب. وقد خلصت إلى أن التعاون مع نظام حقوق الإنسان ليس فقط التزاما دوليا بل إنه أيضا سبيل لتنشيط الدعم المحلي للتغيير.

٣٠ - وختم كلامه قائلا بأن حقوق الإنسان هي أداة قوية للتغيير، لا سيما من خلال إقامة الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني. وتجاهل الحقوق الأساسية إنما يقوض شرعية الحكومات. وإزاء ما يلقاه الضحايا من معاناة ويأس واستبعاد، لا يوجد أي عذر مقبول لتجنب معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وآليات حقوق الإنسان، رغم قصورها، هي أفضل الأدوات المتوافرة على المستوى الدولي لحماية سلامة الحياة الإنسانية وكرامتها. وأولئك الذين أنقذت حياتهم من جراء توجيه الاهتمام إلى المحنة التي كانوا يكابدونها إنما هم رموز حية لماهية هذا العمل.

٣١ - **السيد بينديزا** (أوغندا): رد على البيان الذي أدلت به بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابقة، فقال إن بلده لم يحظر الأحزاب السياسية، بل علّق مؤقتا عملها في إطار الدستور وذلك بهدف استعراض الحالة. وأوغندا لا ترغب في تكرار أخطاء الماضي.

٣٢ - وانتقل إلى تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/56/327)، فقال إن وفده ينكر إنكارا قاطعا التهم الموجهة ضد بلده ويرى أن لهجة التقرير متحيزة. فأوغندا ملتزمة التزاما كاملا باتفاق لوساكا للسلام الذي ينص على انسحاب منتظم للقوات وفقا للجدول الزمني الذي وضعته بعثة منظمة الأمم المتحدة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن أصل ١٤ كتيبة تم نشرها أصلا، قامت أوغندا بسحب ١٢ كتيبة. وحالما يقوم مجلس الأمن بنشر قوة لحفظ السلام من أجل ضمان الأمن، سيجري سحب الكتيبتين المتبقيتين في بوتا وبونيا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، تم توقيع بروتوكول بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أقر فيه بشواغل أوغندا الأمنية، وهذا يؤكد أن أوغندا لم تكن بلدا ''غير مدعو''، مثلما زُعم في الفقرة ١٣ من تقرير المقرر الخاص. فلم يجد وفده أي دليل على أية جهود بُذلت للتحقق من تلك المعلومات. وعلى سبيل المثال، فإن ما ورد في الفقرة ١٥ من أن قوات الدفاع الشعبية لأوغندا تقوم بعمليات في المنطقة الشمالية الشرقية هو غير صحيح ويدل على قصور في البحث.

٣٣ - وأضاف أن المزاعم المتعلقة بسلوك القوات الأوغندية تجاه السكان الكونغوليين الواردة في الفقرات ١٥ و ١٦ و ٨٥ و ٩١ غير حقيقية. فالشعب رحّب بالسلوك المنضبط لجنود قوات الدفاع الشعبية لأوغندا وناشدهم البقاء لأنهم يكفلون الأمن. ومما يؤسف له أيضا أن المقرر الخاص اعتمد على إشاعات عندما أفاد عن أعمال القتل الجماعي للمتهمين بمزاولة السحر، والتي بذلت قوات الدفاع الشعبية جهودا كبيرة لوقفها. وأشار إلى أن عجز المقرر الخاص عن أن يسمي مصادره في الفقرة ١٧ هو شهادة إضافية على عدم صراحته.

٣٤ - ومضى يقول إن الفقرات ١٨ و ٨٥ و ١٠٠ من التقرير تكشف عن جهل بتاريخ المنطقة. فصراع هيما - لندو هو صراع قديم متولد عن التباينات الاقتصادية - الاجتماعية بين الجماعتين بسبب ندرة الأرض. وفي أيار/مايو ١٩٩٩، هاجمت جماعة لينـدو جماعة هيما، فقتلت العديد منهم وأحرقت مئات من المنازل. وطلبت جماعة هيما تدخل قوات الدفاع الشعبية لأوغندا لمنع الإبادة الجماعية. فاستمرار تواجد القوات الأوغندية في منطقة بونيا وفَّر الأمن وكان من آثاره تحقيق الاستقرار في الصراع.

٣٥ - واستطرد قائلا إن وفده يرفض المزاعم الواردة في الفقرتين ٤٧ و ٤٨ من التقرير. فبفضل التزام أوغندا باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، انسحبت قوات الدفاع الشعبية لأوغندا من منطقة بافواسندي. وتواصل أوغندا دعمها للدعوة إلى نزع سلاح كيسنغاني. وفضلا عن ذلك، فإن أوغندا غير مسؤولة عن مصير الشعب الكونغولي، وما قاله المقرر الخاص في الفقرة ٥٠ خلافا لذلك لا يعدو أن يكون تقديرا شخصيا. وأوغندا تدعم الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية في إطار اتفاق لوساكا، الذي ينبغي أن يكون السبيل إلى تقرير مصيرهم. كما أن أوغندا لا تتحمل أية مسؤولية عن الصراع الداخلي بين فصائل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير، مثلما توحي الفقرة ٥٢.

٣٦ - وأردف يقول إن البيانات الجارفة الواردة في الفقرات ٢٨ و ٩٢ و ١٠٠ غير صحيحة على الإطلاق. فأوغندا تدين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لأي دولة وليس لها أية مصالح إقليمية أو اقتصادية خارج الإطار المعتاد للتعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي، كما أن شواغلها الأمنية مشروعة.

٣٧ - وذكر أنه سبق لأوغندا أن اعترضت على النتائج الواردة في التقرير الأول لفريق الخبراء عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية المقدم إلى مجلس الأمن؛ وقد أُعيد تكوين الفريق لكنه لم يصدر بعد تقريره المنقح. فأوغندا تعاونت تعاونا كاملا مع الفريق عندما زار كمبالا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١ وأنشأ لجنة مستقلة للتحقيق.

٣٨ - وأشار إلى أن المقرر الخاص ادعى، في الفقرة ٩٣، أن أوغندا صدّرت صراعها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فكشف بذلك عن جهله بتاريخ المنطقة. فأوغندا وُرِّطت رغما عنها في الصراع لأن القيادة الكونغولية السابقة كانت تدعم جماعات المتمردين الذين يحاربون أوغندا.

٣٩ - وفي الختام، قال إن وفده يأمل في أن لا تعتمد التقارير في المستقبل على مصادر غُفل، ومزاعم لا تقوم على دليل يؤيدها، وإشاعات. فأوغندا ما تزال ملتزمة باتفاق لوساكا للسلام وهي تقوم بتنفيذه تبعا لذلك. ولا يمكن لحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحسن، ولا للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى أن يتحقق إلا من خلال إقامة الحوار بين الأطراف الكونغولية.

٤٠ - **السيدة سيمونوفيتش** (كرواتيا): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يجد سبلا مبتكرة لمعالجة التحديات الجديدة والناشئة في مجال حقوق الإنسان، والتي تشمل ميدان قواعد السلوك البيولوجية. فالمستجدات العلمية في الطب الحيوي والتكنولوجيا الحيوية تطرح على الإنسانية مسائل خطيرة، كما تثير قضايا معقدة كمسألة حرية خيار الإنجاب، والمساعدة على الإنجاب بطرق طبية، وحماية الجينوم البشري، والتمييز الوراثي وحظر الاستنساخ. وقد أسهم في هذا الصدد مساهمات هامة الإعلان العالمي بشأن الجينوم البشري وحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان وكرامة البشر فيما يتعلق بتطبيق البيولوجيا والطب وبروتوكولها الإضافي بشأن حظر استنساخ الكائنات البشرية.

٤١ - وأضافت تقول إن وفدها يأمل في أن يؤدي المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز، المعقود في دوبرفنيك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، إلى تمهيد الطريق لإقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٤٢ - وأردفت قائلة إن كرواتيا أصبحت طرفا، عقب نيلها الاستقلال، في جميع معاهدات الأمم المتحدة الأساسية الست المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد التزم بلدها بمتطلبات تقديم التقارير والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار برامج المساعدة التقنية. وأفاد النظام القانوني الوطني كثيرا في السنوات الأخيرة من إدماج معايير الأمم المتحدة والمعايير الأوروبية في صلبه. كما أن كرواتيا دخلت أيضا مرحلة جديدة في علاقتها بالاتحاد الأوروبي بتوقيعها على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

٤٣ - **السيد فاديفارد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه لا يزال يتعين تعريف الجوانب الثقافية لحقوق الإنسان بوضوح. إذ أن الجدل الذي يكتنف هذه المسألة لن يؤدي إلا إلى عرقلة أعمال حقوق الإنسان، والانتقاص من شموليتها. ورغم أن أهمية التنوع الثقافي برزت بشكل جلي في إعلان منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) لعام ١٩٦٦ لمبادئ التعاون الثقافي الدولي، فلا تزال بعض المواقف المتشددة، بين أمور أخرى، راسخة في بعض الأوساط. فقد اتخذ بعضها نهجا مطلقا يرفض أي محاولة لدمج الثقافة والتاريخ والدين في خطاب حقوق الإنسان. ويرفض البعض الآخر أي صك دولي في ذاته، بحجة أن هذه الصكوك غريبة عن فكرهم وتقاليدهم وثقافتهم. ولم يتمكن كلا الطرفين من فهم أنه يمكن للثقافات المختلفة أن تسهم في إغناء بعضها بعضا.

٤٤ - وأضاف أن إعلان اليونسكو قد أقر بأن التعاون الثقافي هو حق وواجب لجميع الشعوب، التي يجب أن

تتقاسم معارفها ومهاراتها. وعليه فإن الحوار البناء أمر لا غنى عنه من أجل التوصل إلى تفاهم دولي حول المسألة. ويؤمل أن يمهد إعلان اليونسكو لعام ٢٠٠٠ عن التنوع الثقافي السبيل لبلورة مفهوم التنوع الثقافي وتقنينه على نحو أكبر.

٤٥ - **السيد بايفا** (مراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وقعت بعد أيام قليلة من اختتام المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دربن. ولم يكد يمضي شهران، حتى أصبح العالم مكانا مختلفا. ورغم أنه من السابق لأوانه تحديد النتائج الطويلة الأجل لتلك الأحداث المروعة، فمن الواضح أنه ستطرأ تغييرات عديدة في طريقة تفكير الناس وتفاعلهم مع الآخرين. ويتمثل أحد التأثيرات المباشرة في الطريقة التي بدأ بها العديد من المجتمعات والأشخاص ينظرون إلى المهاجرين. ورغم أن المهاجرين أصلا يواجهون تمييزا في جهودهم الرامية إلى اندماجهم في البلدان التي تستضيفهم، فإنهم يتحملون حاليا نصيبا غير متكافئ من ردود الأفعال إزاء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إذ بدأ يُنظر إليهم فجأة بعين من الشك المتزايد ويُعتبرون أعداء محتملين.

٤٦ - وأردف يقول إن المناقشة الدائرة عن الهجرة تركز حاليا على القضايا الأمنية. إلا أن المنظمة الدولية للهجرة ترغب في أن تؤكد أنه رغم أن المعركة ضد الإرهاب أمر لا مندوحة منه، فإن الأغلبية الواسعة للأشخاص الذين يتنقلون حول الكرة الأرضية يفعلون ذلك لأسباب مشروعة، ويحتاج العديد منهم إلى مساعدة دولية. ولذلك فإن المنظمة ملتزمة بتحسين إدارة الهجرة، وإبراز جوانبها الإيجابية، ومكافحة الاتجار بالمهاجرين واستغلالهم، وكفالة حصولهم على الإجراءات القانونية الواجبة والحريات المدنية على قدم المساواة.

٤٧ - ومضى يقول إن الضوء سُلط بقوة في الأسابيع الأخيرة على العمل التنفيذي للمنظمة في أحد الأوضاع التي تنجم عنها حالات التشرد الطويلة الأجل. فالأفغانستان، بملايين من سكانها المشردين داخليا، وطالبي اللجوء، والمهاجرين واللاجئين غير العاديين، تاريخ من الاضطهاد والفقر والحرب. ونتيجة للضربات التي وجهت للإرهابيين والجهات التي تستضيفهم، أخذ السكان المدنيون يسعون على نحو يائس إلى مغادرة بيوتهم ملتمسين السلامة. وقد أدت عمليات التشرد الداخلي والخارجي الواسعة النطاق التي نجمت عن ذلك، إلى زيادة إعاقة جهود الوكالة. علاوة على ذلك، فإن رحيل الموظفين الدوليين التابعين للمنظمة الدولية للهجرة عن أفغانستان، والقيود المفروضة على الاتصالات وحركة السلع والموظفين المحليين، تجعل الإنجازات المتواصلة التي يحققها الزملاء الأفغان تبدو أكثر بعثا على الإعجاب. فقد ساهمت المآوي والأغذية والبطانيات الخاصة بالطوارئ، والتي قدمتها المنظمة في هذا السياق، في حماية حقوق الإنسان الأساسية للسكان.

٤٨ - واختتم كلمته قائلا إن المنظمة شاركت بنشاط مع شركائها في حث الدول التي لم تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على القيام بذلك. ويجب ألا يغيب عن بال العالم أنه أسرة إنسانية واحدة، بصرف النظر عن الفروق بين سكانه. وينبغي أن تعمل الحكومات والمنظمات والأفراد على كفالة أن تُعامل كافة الشعوب - مهما كان أصلها - بالأسلوب الذي يرغب المرء في أن تُعامل أسرته به.

٤٩ - **السيد أوسينج فيكساي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم ممارسا حق الرد، فأعرب عن أسف وفده لأن ممثل بلجيكا، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابقة، أبدى تعليقات سلبية عن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أسهب في تفاصيلها في النص الذي وزع على الوفود. وبما أن مختلف البلدان تتباين في مراحل النمو التي تمر بها، ولها خلفيات تاريخية وثقافية مختلفة، فهذا يعني أن لديها احتياجات ونهج مختلفة أيضا لإعمال حقوق الإنسان؛ وليس من الضروري اتباع معيار واحد.

٥٠ - واستطرد يقول إن الحكومة، تلبية للاحتياجات المشروعة لشعب لاو، دأبت على تأكيد إيمانها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ توجد للبلد هويته الثقافية وتاريخه الذي يعود إلى آلاف السنين. وفي أعقاب الاستقلال في عام ١٩٧٥، اختار الشعب بحرية النظام السياسي الذي يلائم الخصائص الوطنية على أفضل وجه. ولم يدخر جهدا منذ ذلك الحين لحماية الأمن القومي والاستقرار وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. علاوة على ذلك، فقد عملت الحكومة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان لسكان البلد المتعددي الإثنيات، عملا بالتشريعات المحلية. وبخلاف الانطباع الذي قدمه ممثل بلجيكا، فإنه لا علاقة لتوقيف واحتجاز الأفراد بالمعتقدات الدينية للأشخاص المعنيين، بل بالحفاظ على القانون والنظام. (إذ أن المؤسسات الدينية محمية بموجب الدستور). وأضاف أن الحكومة لا تسمح بأن تستخدم حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية.

٥١ - وتبعا لذلك، فإن أي تعاون في مجال حقوق الإنسان يجب أن يتم على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام الكامل للاستقلال والسيادة الوطنية. واختتم كلمته قائلا إن من الضروري احترام حقوق الآخرين في اختيار نظامهم الاجتماعي وسبيلهم إلى التنمية اختيارا مستقلا.

٥٢ - **السيد شريف** (تونس): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن وفد بلده يأسف لما ورد بشأن تونس من إشارات في كلمة ممثل بلجيكا وفي النص الذي عمم. إذ أن ممارسة إصدار أحكام بشأن الحالة في بلدان مختارة يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدول، وهو أمر غير مقبول. علاوة على ذلك، لا يوجد نموذج واحد في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. فلكل بلد خصائصه التي يجب أن تحدد مسلكه نحو التنمية. وقال إن وفد بلده يرفض، إضافة إلى ذلك، الانتقائية والتحيز في اختيار البلدان التي ذكرها الممثل. إذ لا يوجد بلد لا يمكن أن يوجه إليه اللوم في مجال حقوق الإنسان.

٥٣ - وأضاف يقول إن الحكومة طالما دافعت عن مبدأ عدم تجزؤ حقوق الإنسان، ولم تتوقف عن العمل من أجل إقامة مجتمع عادل وحر ومزدهر. ولم تتحقق الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية في تونس إلا بشق النفس في إطار بيئة دولية صعبة. وقال إن وفد بلده انتابته الدهشة للانتقادات التي أعرب عنها، وذلك لتدني مؤشر الفقر في تونس، وارتفاع معدلات المواظبة على الدراسة، واستقرار معدلات النمو، وسجلها الممتاز في مجال حقوق المرأة مما يجعل البلد نموذجا للمنطقة.

٥٤ - **السيد مبيلا مبيلا** (الكاميرون): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن النص الذي عممه ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي يعكس فيما يبدو قلق الاتحاد المتواصل بشأن حقوق الإنسان. إلا أنه يركز بشكل رئيسي على انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب. وقال إن وفد بلده كان يفضل أن يستمع إلى تفاصيل عن الحالة داخل بلدان الاتحاد الأوروبي ليستمد منها دروسا مفيدة. كما أن التعليقات

بشأن الحالة في الكاميرون لم تأخذ في الاعتبار أوجه التقدم التي أحرزت مؤخرا في مجال حقوق الإنسان والتوضيحات التي قدمتها الحكومة في منتديات الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى.

٥٥ - وأضاف أنه تم منذ ذلك الحين تسريح فرق العمليات الخاصة، التي أنشئت أصلا لمكافحة القلاقل المدنية. وكما أوضح في الجلسة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان، كان من الصعب منع ارتكاب جميع الأخطاء الفاحشة التي ارتكبتها قوات الأمن. أما حالة اختفاء بيباندا التي وردت في النص البلجيكي فإنها لم تحظ بموافقة الحكومة بأي شكل من الأشكال، وأن العدالة تأخذ مجراها. وأردف يقول إن المحاكمة ستكون علنية، وإنه يرحب بحضور ممثل بلجيكا؛ وأن الحكومة أنشأت من جهتها آلية وطنية لتعزيز الحكم الرشيد ومحاربة الفساد. وفضلا عن ذلك، فإن أي مشتبه فيه يتم احتجازه من أجل التحقيقات يُعامل وفقا للقانون المحلي بدقة. وقال إن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمسألة التعذيب قام بزيارة البلد في عام ١٩٩٩ لتقييم الحالة، وإن وفد بلده يرغب في أن يؤكد للجنة بأنه تم اعتماد التشريعات ذات الصلة لتجريم التعذيب وكفالة مثول الجناة أمام العدالة.

٥٦ - **السيد إساو** (توغو): تكلم ممارسا حق الرد بشأن ما ورد من إشارات عن بلده في النص الذي عممه ممثل بلجيكا في الجلسة السابقة، فقال إن الحكومة في واقع الحال تأمل في إجراء انتخابات تشريعية مبكرة بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢. وذكر أن الرئيس عقد لتوه يوم أمس اجتماعا بشأن هذه المسألة مع زعماء المعارضة. ولم يسبق لممثل حكومة أن تغيب عن حضور اجتماعات اللجنة الانتخابية في أي وقت من الأوقات. ويمكن للمراقبين المستقلين أن يشهدوا كذلك بحسن نوايا الحكومة في إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وحرة.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد رئيس جمهورية توغو من جديد مؤخرا استقلالية السلطة القضائية، وأهمية الحفاظ على مناخ من السلام والحاجة إلى صحافة حرة ودينامية ومسؤولة، كما أشار إلى استعداده لأن يمنح العفو لأحد زعماء المعارضة. واختتم قائلا إنه لا يوجد شخص يعلو على القانون في توغو، سواء كان من القادة السياسيين أم لا، وإن وفد بلده يعتزم توضيح الحالة السياسية أكثر في توغو في الجمعية بكامل هيئتها.

٥٧ - **السيد النعمة** (العراق): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن المشكلة الأساسية للبيانات التي أدلت بها وفود كندا ونيوزيلندا والنرويج هي أن مسائل حقوق الإنسان لا يمكن فصلها عن الموقف السياسي للبلدان المعنية. لذلك فإن لوفد بلده تحفظات بشأن موضوعيتها. فقد ركز وفد كندا مثلا على الحقوق المدنية والسياسية في العراق لكنه تجاهل تأثير أكثر من ١١ عاما من الجزاءات الاقتصادية على حقوق الإنسان الأساسية لشعبه من حيث الحياة، والغذاء، والصحة وحقوق النساء والأطفال. وقد أدلى وفد نيوزيلندا ببيان مماثل غير متوازن. وقال إن وفد النرويج طلب من حكومة العراق أن تعمل على تحسين مستويات معيشة شعبها، متناسيا أن هذا الشعب كان يتمتع بأعلى مستوى معيشة في المنطقة خلال الثمانينات من القرن الماضي، وأن التدهور الذي أصابه يعزى إلى الجزاءات الشاملة التي فرضت على البلد. وفي هذا المجال، لا بد أن تكون حكومة النرويج، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، مدركة بأنه تم تعليق ما قيمته ٤ بلايين دولار من العقود للإمدادات الإنسانية للعراق على مدى عام كامل.

٥٨ - وذكر أن حكومة العراق قد قبلت جميع الالتزامات المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن، ومن ثم كان يتعين على مجلس الأمن أن يرفع الجزاءات ويفي بالتزاماته.

٥٩ - **السيدة خليل** (مصر): تكلمت ممارسة لحق الرد، فأعربت عن دهشتها لأن ممثل بلجيكا الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي حذف بلدان الاتحاد الأوروبي من تعليقاته عن حالة حقوق الإنسان في ما مجموعه ٦١ بلدا في العالم. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي، الذي يفتقر إلى السلطة لإبداء مثل هذه التعليقات، يجب أن ينظر في كيفية رفع مستوى حالة حقوق الإنسان في ''فنائه الخلفي'' إلى مستوى الكمال المطلوب من البلدان الأخرى، بغض النظر عن ظروفها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن عمل الشيء الكثير لتحسين ظروف الأقليات الإثنية والأقليات الدينية والمهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، وتخفيف المعاناة التي يتعرضون لها بسبب التمييز وانتهاك حقوق الإنسان.

٦٠ - أما فيما يتعلق بالإشارة إلى مصر، فقد أكدت أن أي مشتبه فيه في مصر يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته من قبل المحكمة، ويُكفل له حق الدفاع عن النفس. وطبقا للدستور المصري، فإن سيادة القانون ليست مجرد ضمانة لحرية الفرد فحسب، بل أيضا الأساس الوحيد الذي تقوم عليه مشروعية السلطة، فضلا عن كونه أساس الحكم في الدولة. وقد نص الدستور أيضا على أن السلام لا يقوم إلا على أساس العدالة وحدها. وأضافت أنه يمكن تمديد قانون الطوارئ المصري بموافقة البرلمان المنتخب، وهو يخضع للإشراف القانوني التريه والتام وفقا للضمانات المحددة في الدستور لحماية الحقوق والحريات العامة.

٦١ - وأضافت تقول إن مصر تُعرف منذ زمن طويل بتجانس نسيجها الاجتماعي، حيث يشكل الأقباط فيه جزءا أساسيا. وهم يشكلون أيضا جزءا لا يتجزأ من التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للحضارة المصرية. ويكفل الدستور المصري حرية الاعتقاد وممارسة جميع الشعائر والطقوس الدينية، بما في ذلك المسائل المرتبطة بالمنزلة الشخصية، مما يعكس قبل كل شيء قيم مصر وتراثها وامتثالها التام لالتزاماتها الدولية. وقالت إنها ترى أن أي محاولة لعزل الأقباط ما هي إلا محاولة لتأجيج الشقاق ضمن المجموعة المتجانسة التي يمثلها الشعب المصري.

٦٢ - وأشارت إلى أن مسائل حقوق الإنسان مسؤولية وطنية. ولا يمكن لطرف معين أن يطالب بحماية تلك الحقوق أو يحتكر الدفاع عنها، حيث تعتبر من المسائل التي تشغل المجتمع الدولي ككل. وأصبح من الضروري الآن زيادة مستوى التسامح بين أفراد ذلك المجتمع، بصرف النظر عن تعددهم وأوجه اختلافهم الثقافية والدينية. وينطوي التسامح في أبسط معانيه على احترام الآخرين، وينبع من إحساس عميق بأن كوكب الأرض قد خُلق للجميع، لا لمجموعة معينة، ولا بهدف فرض قيم ثقافية معينة على المجتمعات الأخرى.

٦٣ - **السيدة أستاناه بانو** (ماليزيا): تكلمت ممارسة حق الرد، فقالت إن وفد بلدها يقدر الجوانب الإيجابية للبيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بحقوق الإنسان في ماليزيا. فقد أسهمت لجنة حقوق الإنسان الوطنية، التي مضى على إنشائها ١٨ شهرا، في النقاش حول حقوق الإنسان في ماليزيا، وقد طالبت الحكومة مثلا باستعراض قانون الأمن الداخلي لاحتمال إلغائه. ففي دولة متعددة الإثنيات ومتعددة الثقافات ومتعددة الديانات، يعتبر السلام والأمن من المتطلبات الأساسية الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان. وقد اتخذت الحكومة في عام ٢٠٠١، إدراكا منها لأهمية استعراض التشريعات قرارا لاستعراض أهمية ونفاذ القانون.

٦٤ - وأضافت أنه فيما يتعلق بحكم الإعدام، فإن هذه مسألة تخص القضاء الجنائي لا حقوق الإنسان، وأن إجراء مزيد من الحوار في هذا الشأن أمر يستحق الترحيب.

٦٥ - **السيد شين غوفانغ** (الصين): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن وفد بلده يرفض قبول التعليقات التي أبداها وفد بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة فالون كونغ. فقد صرحت الحكومة الصينية في مناسبات عديدة بأن فالون كونغ ليست دينا بل طائفة تؤمن بعقيدة شريرة تبشر بنظريات هرطقية عن يوم الدينونة، وتجمع أموالا بشكل غير قانوني، وتمارس رقابة فكرية على معتنقيها، وتزعم أنها كلية القدرة وكلية المعرفة. وقد قتل العديد من معتنقيها أنفسهم، وفي حالة أخيرة، أحرق خمسة منهم أنفسهم علنا حتى الموت. وقد اتخذت الحكومة الصينية إجراء عادلا عندما منعت طائفة تناصب العلم والإنسانية والمجتمع العداء. وقال إن التعليقات التي قدمتها الوفود تجانب الحقيقة وتتعارض مع أهداف عمل اللجنة الثالثة.

٦٦ - **السيدة أحمد** (السودان)، تكلمت ممارسة حق الرد، فقالت إنه فيما تقدم الشكر لوفدي كندا ونيوزيلندا لاهتمامهما بحقوق الإنسان في السودان، لديها الانطباع بأنهما يحرصان على الانضمام إلى المجموعة التي نصبت نفسها بنفسها لحماية حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وقد أصيب وفد بلدها بالدهشة لأن نيوزيلندا، التي لا يوجد لديها سفارة في السودان، لم تختر القنوات الدبلوماسية الملائمة لكي تشير إلى حقوق الإنسان في ذلك البلد.

٦٧ - وأردفت تقول إن وفد بلدها قد أوضح موقفه بجلاء بشأن تحفظاته حول تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في السودان (A/56/336).

٦٨ - وأضافت إن وفد بلدها كان يود أن يبدي وفدا كندا ونيوزيلندا الموضوعية بإثارة القلق بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في بلديهما؛ وتتضمن هذه الحقوق حماية ثقافة تلك الشعوب ولغتها وأرضها وتمتعها بالخدمات الاجتماعية على قدم المساواة مع باقي السكان. وأضافت أنه كان يهمنا أن نعرف مصير طالبي اللجوء في كندا، والقيود التي فرضت مؤخرا في القانون الكندي، ووحشية الشرطة ضد المهاجرين المنتظرين.

٦٩ - واختتمت بقولها إن الأمم المتحدة ليست منتدى للانتقام أو المواجهة، بل ساحة يمكن أن يسود فيها التفاهم والتعاون للتغلب على الصعوبات التي تواجه جميع الشعوب.

٧٠ - **السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية)، تكلم ممارسا حق الرد، فاستهل رده على البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي بقوله إنه يتطلع قدما لتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية القيمة بين بلده والاتحاد الأوروبي، بالإشارة خاصة إلى الحوار الجاري بشأن اتفاق الشراكة بينهما. وأكد من جديد أن بلده يعتقد بأن مسألة حقوق الإنسان يجب أن تبقى دائما فوق الاعتبارات السياسية والنهج الانتقائي. فلا يوجد مكان في العالم يتمتع بحقوق الإنسان بشكل كامل، في حين أن أغلب البلدان التي ذكرها ممثل بلجيكا، كلها من البلدان النامية، ويُدعى أنها لا تتمتع إلا بالحد الأدنى فقط من حقوق الإنسان، في رأي هذا الأخير. وذكر أنه بينما يأمل بصدق أن لا تكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان داخل الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به حاليا، يرى أن العديد منها، كما كان الحال لفترة طويلة من الزمن، لا تزال تحتاج إلى مضاعفة جهودها المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

٧١ - وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها ممثل بلجيكا عن الجمهورية العربية السورية، قال إن بلده، الذي يؤمن بحرية وكرامة الفرد، يعلق أهمية خاصة على كفالة التمتع التام بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، على النحو الوارد في الدستور. إذ ينص الدستور على سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، ويعتبر الحرية حقا مقدسا. ويقر بحق جميع المواطنين في إبداء الرأي بحرية بأي شكل كان، ويقر أيضا بحق التجمع السلمي والتظاهر. وعلاوة على ذلك، فقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وتقدم تقاريرها بناء على ذلك.

٧٢ - وقال إن بلده حقق تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في الآونة الأخيرة. وكما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، فقد مثل مؤخرا عدد قليل من منتهكي القانون أمام المحاكم الجنائية، التي تجري حاليا، في بعض الحالات، محاكمات علنية يحضرها دبلوماسيون وممثلون عن لجان حقوق الإنسان الدولية. وأكد على أن جميع المحاكمات تجري بنزاهة وشفافية في الجمهورية العربية السورية؛ فالقانون والمحاكم تكفل معا وبنزاهة حقوق أي شخص يمثل أمام المحكمة. وقد نشأ السوريون على اعتناق قيم التسامح والحرية التي يدعو إليها ممثل بلجيكا، ولذلك فإنهم سيذهلون للخطأ الذي تنطوي عليه ملاحظاته. ومن الأجدر بأي شخص يتحدث عن هذه المسائل أن ينظر إلى الحالة في بلده قبل أن يقدم النصح إلى الآخرين.

٧٣ - **السيد مون غونغ كول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إنه يرفض البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي لافتقاره إلى الموضوعية اتسامه بإثارة المواجهة بشأن إشاراته إلى حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن حكومة بلده أقامت نظاما اجتماعيا مفيدا يستند إلى السياسات التي تكفل لشعبها التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولا تزال تفي بالتزاماتها في إطار الصكوك الدولية التي هي طرف فيها؛ ففي عام ٢٠٠١ انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمت تقريرها بموجب العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأقامت مؤخرا علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي على أساس الاحترام والتفاهم المتبادلين.

٧٤ - وقال إن من شأن البيان المذكور أعلاه، بإظهاره العداء لبلدان الجنوب، أن يقوض حقوق الإنسان ويؤدي إلى المواجهة. وأضاف أن موقف الاتحاد الأوروبي اللامنطقي إزاء حقوق الإنسان يستوجب الحذر.

٧٥ - **السيد تيكل** (إريتريا)، تكلم ممارسا حق الرد، فأعرب عن تقديره لممثلي الاتحاد الأوروبي والنرويج وكندا لإثارتهم مسألة حقوق الإنسان في إريتريا ومن ثم إتاحة الفرصة له لكي يوضح موقف حكومته. ففي إطار اتفاق السلام الشامل المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، التزمت كل من إريتريا وإثيوبيا بتبادل جميع أسرى الحرب والأشخاص الآخرين المحتجزين نتيجة للصراع المسلح. وقد أوقفت إثيوبيا هذه العملية، التي كانت قد بدأت على الفور، رغم استعداد حكومة بلده لاستئناف العملية في أي وقت. وفي حين لا تحتجز إريتريا أشخاصا مدنيين، هناك ما يقرب من ١ ٩٠٠ إريتري و ٤٠٠ إثيوبي من أسرى الحرب يجري احتجازهم كرهائن في إثيوبيا على أساس الذرائع التي استخدمتها الحكومة الإثيوبية لكي توقف عملية تبادل الأسرى، انتهاكا لاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام ١٩٤٩.

٧٦ - وأضاف قائلا إنه من الصحيح أن حكومته تحتجز بعض كبار الموظفين الحكوميين والعسكريين، إلا أن ذلك يعزى إلى ارتكابهم أفعالا تعرض سيادة الأمة إلى الخطر، لا لأنهم انتقدوا الرئيس الإريتري. فقد استمر انتقاد الرئيس، في واقع الأمر، لأكثر من سنة دون انتقاص أي حق من حقوق التعبير للأشخاص المعنيين. وأشار إلى أنهم محتجزون في مرافق حكومية جيدة، ولم يتعرضوا لاعتداءات على

حقوق الإنسان، وأنهم سيمثلون أمام إحدى المحاكم في المستقبل القريب.

٧٧ - وفيما يتعلق بالمزاعم الأخرى، قال إن المعلومات المتعلقة بالطلاب قديمة لأنه لم تجر اعتقالات وقد عادوا في الوقت المناسب لبدء السنة الدراسية الجديدة. وقد أغلقت الصحف الخاصة المشار إليها بسبب الانتهاكات المتكررة. وسيسمح لها بالظهور ثانية بعد إجراء استعراض كل حالة على حدة. ومرة أخرى، لم يكن ثمة انتهاك للدستور أو لحقوق الإنسان.

٧٨ - **السيد عساف** (لبنان)، قال إنه يرغب في تقديم توضيح بشأن الهجمات التي قامت بها قوات الأمن على المتظاهرين اللبنانيين في آب/أغسطس ٢٠٠١. وكما ورد في بيان بلجيكا المقدم باسم الاتحاد الأوروبي، كان الحدث عبارة عن حادثة عابرة، جرت في فترة محدودة. وقد تصرفت قوات الأمن خلافا للأوامر عندما أظهرت العنف للمتظاهرين. وعليه فقد أمرت الحكومة اللبنانية بإجراء تحقيق، وتمت معاقبة أفراد قوات الأمن المعنيين، فيما أطلق سراح الأشخاص المحتجزين في أعقاب الحادثة. وقال إنه لمن دواعي فخر حكومة لبنان أنها تحترم دائما حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.